في آفاق التعايش بين المصرفية التقليدية والمصرفية الإسلامية
تجربة ماليزيا نموذجا

أ . د . قطب مصطفى سانو
عضو مجمع الفقه الإسلامي الدولي رئيس هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة البنكية
أستاذ أصول الفقه والإقتصاد الإسلامي بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

تقديم الدراسة :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين ، وبعد ،،

فقد قضت سنة الله في الخلق أن يكون التدافع سمة لازمة للعمران البشري،كما قضت سنته في الأيام أن تكون مداولة بين الناس، وثمة ترابط وتداخل بين التدافع والمداولة،إذ حيثما تدافع، فثمة مداولة ، وحيثما مداولة، ثمة تدافع، ومرد ذلك إلى كون التدافع مقدمة ضرورية للمداولة، فكل مداولة يسبقها تدافع ولا محالة، بيد أن الأمم ذات الهمم العالية لا تستلمٍ ـ بأي حال من الأحوال ـ لآثار المداولة، بل إنها تبدل قصارى جهدها لإعادة بناء نفسها، ومعالجة الوهن والخلل الذي يغشى حضارتها، وينخر في منجزاتها.

ولئن كان من المتفق عليه أن استعادة الأمم ريادتها الفكرية وقيادتها السياسية والإقتصادية لا تتم بين عشية وضحاها، وإنما لابد لها من تخطيط سديد، وتنظيم دقيق،وانضباط أصيل، ولابد من مراجعة دائبة لأسباب الوهن والخلل بغية تجاوزها ومعالجتها معالجة ناجعة عميقة، وضمانا لتحقيق هذه المرتكزات، فإنه من الضروري اللياذ بمنهجية التدرج بحسبانه الأساس القويم والمنطلق الصائب لاستعادة حقيقية وعملية للتمكين الحضاري للأمم المدفوعة.

إنه ليس من مرية في أن الأمة الإسلامية تعد اليوم - بفعل من أبنائها - أمة مدفوعة حضاريا، إذن حالة الإنسحاب الحضاري لم تعد خافية على أحد، كما أن التبعية المفروضة من الأمم الدافعة لا تفتأ تداهم جميع مناحي الحياة الإسلامية المعاصرة.واعتبارا بأن استعادة التمكين الحضاري والمشاركة الفاعلة للأمة في صنع قرارات الشأن العالمي، بل التفاتا إلى الأهمية الموضوعية والواقعية المناطة بالنهضة الاقتصادية بوصفها المدخل الأمثل لاستعادة الأمم المدفوعة دورها الريادي، لذلك، فإن الحكمة الإسلامية العتيدة تقتضي إتخاذ النظام الإقتصادي فكرا وتطبيقا أساسا لسعي الأمة الحثيث نحو استعادة شهودها الحضاري ودورها الإيجابي في تقدم الإنسانية.

وفي إطار تحقيق هذا الهم الإسلامي المعاصر، فقد بذلت - ولا تزال - جهود فكرية وعملية مشكورة ومأجورة في جميع أنحاء المعمورة، بغية تحقيق ما يعرف في أروقة الباحثين والأكادميين بأسلمة النظام الإقتصادي المتمثل في المصارف والمؤسسات المالية التقليدية في العالم الإسلامي، كما عقدت ولا تزال تعقد بين الفينة والأخرى مؤتمرات علمية وندوات فكرية هادفة إلى رسم الخطط النا جعة وصياغة الوسائل العلمية المعينة على أسلمة المؤسسات والمصارف المالية التقليدية.

واعتبارا بأن تحقيق الأسلمة الشاملة للمؤسسات المالية التقليدية، لا يمكن له أن يتم بلمسة ساحر أو ضربة لازم ، لأن ذلك يتعارض - فكرا وتطبيقا- مع السنة التي أودعها البارى في الأشياء والأفعال، وهي سنة التطور والتدرج ، لذلك، فإنه لابد من الالتزام بمنهجية فكرية تطبيقية رشيدة تستند إلى درجة عالية من التدرج التنظيري التطبيقي الناضج والتخطيط العلمي العملي المحكم، ذلك لأن التحول الفجائى من نظام مالي قار إلى نظام مالي آخر، من شأنه الأيلولة إلى ما حظر من الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز في قولته الشهيرة{إني أخاف أن أحمل الناس على الإسلام دفعة واحدة، فيدعونه دفعة واحدة }. ومقتضى هذا المبدأ العمري، ضرورة التحول المنظم الحثيث، من حالة المدفوعية الحضارية إلى حالة الدافعية الحضارية رويدا رويدا!

وانطلاقا من أهمية تعميق الانطلاق من هذا الهم المنهجي المنظم والتخطيط العلمي المتكامل لأسلمة النظام الإقتصادي، نجد ثمة مشروعية وموضوعية لتحقيق القول في تجربة رائدة للأسلمة المنظمة للمصرفية التقليدية، إنها تجربة دولة ماليزيا

التي تعد في عالمنا الإسلامي اليوم مثالا يحتذى به في الاستقرار السياسي والتخطيط الاقتصادي المنظم والترابط الإجتماعي العميق والتعايش السلمي بين أتباع الديانات المختلفة ، فضلا عن وضوح الرؤية في خططها التنموية وبرامجها النهضوية المختلفة.

وسعيا إلى أن يكون حديثنا عن هذه التجربة متسما بالموضوعية والمنهجية، فإننا ارتأينا أن تظم هذه الورقة مقدمة ومبحثين وخاتمة، فأما المقدمة، فتتضمن حديثا مختصرا عن الواقع الحضاري الذي تعيشه الأمة الإسلامية في المرحلة الراهنة، ويتناول المبحث الأول تحليلا لنشأة التجربة الماليزية، وأما المبحث الثاني، فيعنى بتحرير القول في آفاق التعايش وأبعاده بين المصرفية التقليدية والمصرفية الإسلامية على المستوى الفكري والمستوى الواقعي العملي، وتحتضن الخاتمة أهم النتائج التي توصلنا إليها في هذه الدراسة.

المبحث الأول : في نشأ ة التجربة الماليزية [الإرادة السياسية والدعم الشعبي]

يعد الإسلام الدين الرسمي لدولة ماليزيا، إذ ينص دستور الدولة على أن الإسلام هو دين الدولة الرسمي ، ويسمح لأتباع الديانات الأخرى بممارسة شعائرهم بحرية تامة ، وفي إطار من الإحترام للنظام العام الذي يحكم العلاقة بين المسلمين وغيرهم ،ويعود الاعتداد بالإسلام بوصفه الدين الرسمي للدولة لاعتبارات سياسية واجتماعية وعرقية متعددة، من أهمها:كون المسلمين يمثلون أغلبية السكان، إذ يقدر عددهم بحوالي55% من السكان، ويليهم البوذيون ، فالهندوس ثم المسيحيون، وكون المسلمين هم أهل البلد الأصليون، فضلا عن اختصاصهم بالقيادة السياسية للدولة منذ الإستقلال حتى هذه اللحظة، حيث ينص الدستور أيضا على أن ملك الدولة يجب أن يكون مسلما، ويختار من بين سلاطين الولايات الأربعة عشرة، وكلهم مسلمون بالضرورة.

وبناءً على هذه المكانة التي تحظى بها الديانة الإسلامية في دولة ماليزيا، فإنه لا غرابة أن يطالب المسلمون بين الفينة والأخرى بتعديلات في الدستور والقانون إذا وجدوا ثمة تعارضا بينه وبين مبادئ الإسلام، بل لا عجب أن يطالب المسلمون

بتشريع قوانين،وسن أنظمة في الإجتماع والإقتصاد والسياسة، تقوم على مراعاة مبادئ الشرع الحنيف إستنادا إلى كون الإسلام الدين الرسمي للدولة.

على أنه من الحريّ بالتقرير أن كون الإسلام الدين الرسمي للدولة لا يعد مجال رفض أو إنكار من لدن أتباع الديانات الأخرى، ذلك لأن المنهج الوسط المعتدل الذي تتبناه الدولة في تطبيق تعاليم الإسلام كان ولا يزال عاملا في إشاعة روح التسامح والتعاون بين أتباع الديانات المختلفة، إذ يعرف كل الأطراف حدوده في التعامل مع الآخر، فضلا عن غلبة روح التعاون والتآلف والتكامل بين الأعراق وأتباع الديانات.

وتعميقا لروح التعاون والتكامل بين معتنقي الأديان، ومراعاة لمشاعر مختلف الأعراق، تلجأ الدولة في معظم الأحيان إلى الاعتراف بأكثر من نظام في كثير من المسائل العامة، فثمة محكمة شرعية خاصة بالمسلمين، وهنالك محكمة أخرى لغير المسلمين.

وفي إطار الإيمان القارّ بأهمية الثنائية عند تشريع القوانين وسن الأنظمة ، وجدت الفكرة الموسومة بأسلمة النظام الإقتصادي وأسلمة المصارف والمؤسسات المالية التقليدية طريقها في دولة ماليزيا.

وبالرجوع إلى الدراسات الموثقة لتاريخ بروز الاهتمام بهذه الفكرة، يجد الناظر أن جذورها في الساحة الماليزية تعود إلى منتصف الستينات من القرن المنصرم،وعلى وجه التحديد، ارتبط ظهور هذه الفكرة في الدولة مع نشأة صندوق الحج وتأسيس مجلس الإدارة المالية المسؤولة عن إدارة أموال المودعين الراغبين في أداء فريضة الحجّ، وقد أسس هذا المجلس عام 1969م، وغدا الجهة المسؤولة عن تنسيق الجهود والمسائل المالية والإدارية والفنية المتعلقة بالمرشحين لأداء فريضة الحج في كل عام.

واعتبارا بما شهده صندوق الحج من نمو مطرد وإقبال منقطع النظير ، فقد نجم عن ذلك ارتفاع سريع في عدد المودعين ، وفي حجم الودائع ، فبعد أن كان حجم الودائع في الصندوق عند تأسيسه عام 1969م يقدر بحوالي 12مليون رينجيت ،فإنه أصبح قبيل نهاية السبعينات يقدر بحوالي 338مليون رينجيت، وأما عدد

المودعين ، فقد كان يقدر عند تأسيسه بحوالي 47970مودعا ، وأصبح عددهم في نهاية السبعينات يقدر بحوالي 535900 مودع.

وانطلاقا من حرص الصندوق على إستثمار هذه الودائع في الأنشطة الإقتصادية والمالية التي لا تتعارض مع مبادئ الشرع، واعتبارا بالصحوة الفكرية والإجتماعية التي عمّت أرجاء العالم الإسلامي في بداية التمانينيات،أحس العديد من المفكرين الإقتصاديين الإسلاميين في الدولة بأهمية حث القيادة السياسية على التفكير الجاد في تأسيس مصارف ومؤسسات مالية إسلامية، وتحقيقا لهذا الأمل وعلى الطريقة الآسيوية في التغيير والتطوير، عقدت في أروقة الجامعات والمعاهد العلمية جملة حسنة من الندوات الفكرية والمؤتمرات العلمية حول العلاقة بين الإقتصاد الوضعي والإقتصاد الإسلامي، وحول إمكانية المزاوجة بين النظام المالي التقليدي والنظام المالي الإسلامي،وحول إمكانية تأسيس مصارف لا ربوية، فضلا عن تقويم العديد من المصارف الإسلامية التي نشأت في السبعينات في مصر والسودان والإمارات العربية المتحدة وباكستان والمملكة العربية السعودية وغيرها، وصدرت عن تلك الندوات والمؤتمرات توصيات وقرارات تم رفعها إلى الدولة، وكان من أشهر تلك الندوات، الندوة التي عقدها المؤتمر الإقتصادي للأصليين عام 1980م،وصدر عن ذلك المؤتمر قرار يترجى من الحكومة السماح لمجلس هيئة إدارة صندوق الحج بتأسيس مصرف إسلامي يتم من خلاله استثمار ودائع المودعين في الصندوق، وتلي هذا المؤتمر الهام ندوة علمية حول فكرة التطور والتقدم في الإسلام، مرتبطة بالتقدم الإقتصادي والإجتماعي والسياسيين، وقد نظمت هذه الندوة الجامعة الوطنية،وصدرت عن الندوة توصيات من أهمها ضرورة الإسراع الفعلي والعملي في تأسيس مصرف إسلاميّ.

وتلبية للقرارات والتوصيات الصادرة عن الندوات والمؤتمرات المختلفة، أقتنعت الدولة بالفكرة، فتم تأسيس لجنة وطنية علمية عام 1981م، لدراسة الفكرة وتقديم تقرير علمي شامل إلى مجلس الوزراء للنظر في مدى إمكانية تأسيس مصرف إسلاميّ في ماليزيا، وقد تشكلت تلك اللجنة من الخبراء الإقتصاديين والمفكرين المتحمسين لفكرة المصرفية الإسلامية، وكان عدد أعضاء اللجنة

حوالي20 عضوا تقريبا، وتم توزيع المهام على الأعضاء، ورأت اللجنة التركيز على ثلاث نقاط، وهي:

• دراسة وتحديد كافة القضايا والمسائل المرتبطة بالمصرفية الإسلامية كمجالات أنشطتها، وعلاقتها بالمودعين وبالمؤسسات المالية التقليدية الأخرى في الدولة.

• مناقشة مدى إمكانية تطبيق فكرة المصرفية الإسلامية في ضوء الواقع الماليزي من حيث أثرها الديني والقانوني والعرقي والإجتماعي، حيث إنّ الدولة تعد دولة متعددة الديانات والأعراق والأجناس، مع تحديد أثر هذه الفكرة على الإستقرار السياسي والإجتماعي والديني.

• تقديم مقترح للحكومة يتضمن دراسة شاملة لجميع الجوانب والمسائل المتعلقة بتأسيس مصرف إسلامي من حيث الأسس الفكرية العامة للمصرف الإسلامي، والإطار القانوني، ونظام الشركة، ومجالات العمل، والهيكل التنظيمي. ومع العمل الدؤوب للجنة المكلفة ، وبعد مضي سنة كاملة من الدراسة والتحقيق، تمكنت اللجنة من تقديم توصياتها إلى رئاسة مجلس الوزراء للبث في المسألة التي طالما انتظرها المسلمون بفارغ الصبر، وطالما توجس منها متوجسون، واستصعبها مستصعبون، وهذا نص ما ورد في التقرير الذي أعدته اللجنة الوطنية المكلفة:

• الدعوة إلى إنشاء مصرف إسلامي يقوم على الإلتزام بمبادئ الشرع العامة.

• ينبغي تسجيل المصرف بوصفه شركة محدودة تحكمها القوانين الخاصة بالشركات المحدودة في الدولة.

• ينبغي إصدار مادة قانونية خاصة تعرف بقانون 1983 للمصرف الإسلامي، ويتم في ضوئه تعديل بعض القوانين المتعلقة بذلك.

• يتولى المصرف المركز بتنفيذ القانون الخاص المشار إليه { قانون 1983 للمصرف الإسلامي}

• يجب على المصرف الإسلامي تكوين مجلس شرعي، يتأكد من خلاله من إلتزام المصرف بتعاليم الشرع ومبادئه العامة في المعاملات.

في ضوء هذه التوصيات الواضحة والشاملة،صدر عام 1983م قرار من مجلس الوزراء بتأسيس أول مصرف إسلامي ، وصدرت في شأنه مادة قانونية خاصة ، تعرف بالمادة القانونية الخاصة بالمصرفية الإسلامية لعام 1983م، وتتضمن هذه المادة تنصيصا، على أن المصرف الإسلامي الناشئ مستثنى من القانون العام الذي يحكم المصارف والمؤسسات المالية، فإذا كان البيع والشراء{ التجارة} محظورا على المصارف التقليدية، فإن المصرف الإسلامي يجوز له ممارسة البيع والشراء في إطار المبادئ الإسلامية، كما يجوز له إقتناء الممتلكات وتداولها للبيع والشراء، فضلا عن ذلك، فإنه يجب على المصرف الإسلامي الإلتزام التام بمبادئ الشرع ، وخاصة منها ما يتعلق بتحريم الربا ، وبناءا على هذا، فلا يجوز للمصرف الإسلامي الدخول في أي نشاط استثماري يقوم على الربا، كما لا يجوز له الإقتراض أو الإقراض بالفائدة خلافا للمصارف التقليدية.

وقصارى القول، هكذا،تم تأسيس أول مصرف إسلامي مستقلّ في ماليزيا، وشق هذا المصرف طريقه منافسا المصارف التقليدية في تقديم الأعمال والخدمات المصرفية مع التزام تام بتعاليم الشرع، والإبتعاد عن الأعمال والخدمات المصرفية التي تشوبها شائبة الربا.

وهكذا مضت الأيام، وانقضت السنون، وعايشت الدولة الماليزية حالة من النمو الإقتصادي السريع المطرد فضلا عن السياسات الحكيمة التي تبنتها قيادتها الرشيدة، وغدا في الدولة نوعان من المصارف، مصارف تقليدية إلى جانبها مصرف إسلامي ناشئ، وتبين لمن استصعبوا أو تخوفوا أو توجسوا من إمكانية تأسيس مصرف لا ربوي أنه بالإمكان إيجاد مصرف تقوم جميع أعماله على الابتعاد عن التعامل بالفائدة خلافا لما اعتقده فئات من الإقتصاديين التقليديين في بداية الأمر.

وبعد إنقراض عقد من الزمن على تأسيس هذا المصرف، ومع تنامي الطلب والإقبال على هذا المصرف الإسلامي الوحيد في الدولة، حيث بلغ في عام 1993م عدد فروعه 80 فرعا، كما بلغ مجموع العاملين فيه 1200 عامل وعاملة في العام المذكور، ولا يزال هذا العدد في تضاعف مستمر حتى هذه اللحظة، ومع قناعة السواد الأعظم في المجتمع بأهمية ترجمة الإسلام بالإلتزام في السلوك

الإقتصادي والإجتماعي، كان لابد على الدولة من إعادة النظر في اكتفائها بمصرف إسلامي واحد.

وانطلاقا من النظرة العلمية الواقعية والمراجعة الحثيثة الدائبة للخطط التنموية التي تتبناها الدولة،وتلبية للطلب المتزايد على المصرفية الإسلامية،رأت الدولة بقيادتها الرشيدة ، تشكيل لجنة علمية أخرى عام 1993م لتدارس مدى الحاجة إلى تأسيس مصارف إسلامية أخرى، أو السماح للمصارف التقليدية بممارسة الأنشطة المصرفية التي يمارسها المصرف الإسلامي الوحيد في الدولة.

وبعد دراسة مستفيضة وشاملة لجميع جوانب الآثار المتوقع ترتبها على تعايش نظامين مصرفيين مختلفين/ تقليدي وإسلامي، وانطلاقا من رغبة الدولة في تحقيق التكامل بين هذين النظامين المصرفيين، وتأسيسا على منهجية التدرج في التحول من نظام إلى آخر، تبنت قيادة الدولة الحكيمة ،توصيات اللجنة المكلفة للنظر في واقعية ممارسة المصارف التقليدية الأنشطة المصرفية القائمة على الإلتزام بمبادئ الشرع في المعاملات المالية، وقد كانت أهم توصية أوصت بها اللجنة تتمثل في السماح للمصارف التقليدية بفتح ما يعرف اليوم بالنوافذ الإسلامية، فضلا عن التوصية بضرورة فتح باب للراغبين في تأسيس مصارف إسلامية، إضافة إلى المصرف الإسلامي الوحيد.

على أنه من الحري بالتقرير أن توصية اللجنة تضمنت صياغة جملة من الشروط والضوابط الموضوعية الضرورية التي يجب توافرها في تلك المصارف التقليدية الراغبة في فتح نوافذ إسلامية، وهي:

- ضرورة الالتزام التامّ بمبادئ الشرع العامة في المعاملات المالية التي تمارسها النوافذ الإسلامية.
- الابتعاد عن الخلط بين الأموال المودعة في النوافذ الإسلامية والأموال المودعة في المصارف التقليدية، واعتبار أي مزج مخالفة صارخة لتعليمات المصرف المركزي.
- ضرورة تكوين مجلس شرعي يعرض عليه جميع أنشطة النوافذ الإسلامية.

• تكوين هيكل إداري مستقل يعنى بمتابعة أعمال هذه النوافذ داخل المصارف التقليدية.

• تأسيس وحدة تدريبية تعنى بتكوين الموظفين في النوافذ الإسلامية تكوينا يؤهله لفهم المبادئ المالية الإسلامية ، فضلا عن تنظيم دورات تدريبية متواصلة لجميع العاملين في النوافذ الإسلامية ضمانا لتمكينهم في فهم الأسس والقواعد التي تقوم عليها المصرفية الإسلامية.

• تعديل جملة من المواد القانونية العامة للمصارف التقليدية، ومن أهمها السماح بالنوافذ الإسلامية من ممارسة كافة الأعمال والخدمات المصرفية التي يمارسها المصرف الإسلامي الوحيد في الدولة ، وعلى رأسها: التجارة والبيع والشراء للعقارات وسواها.

هكذا كانت نشأت النوافذ الإسلامية داخل المصارف التقليدية في ماليزيا، وتم تكوين جمعية تعاونية بين المصرف الإسلامي الوحيد والنوافذ الإسلامية المنتشرة داخل المصارف التقليدية، وعرفت بجمعية المصارف الإسلامية، ولهذه الجمعية قوانينها وأنشطتها.

ولئن اعتادت الدولة على انتهاج سياسة التدرج والتنمية الدائمة، والاستفادة من الإمكانات الحاضرة وتوظيفها أقصى ما يمكن توظيفها، ولئن أقنعت الدولة بامكانية التحول من النظام المصرفي التقليدي في الآماد البعيدة إلى النظام المصرفي الإسلامي بصفته أكثر تماسكا واستقرارا وجلبا للرفاهة الشاملة لعموم أفراد المجتمع، لذلك،فإن الدولة تبنت سياسة المرونة والتشجيع لتلك المصارف التقليدية التي رغبت في افتتاح نوافذ إسلامية.

أجل إن التطور والتقدم الذي تتمتع به المصارف التقليدية نتيجة إمكاناتها المادية الكبيرة،يعد ذلك مكسبا لتلك المصارف لجلب العديد من المودعين والمستثمرين الراغبين في استثمار مدخراتهم وفق مبادئ الإسلام مع الاستفادة من الإمكانات العصرية المتاحة في المصارف التقليدية، لهذا، فإن تأسيس النوافذ الإسلامية أثر في إقبال المسلمين على المصرف الإسلامي الوحيد، وغدا ثمة تنافس شريف بين هذا المصرف والنوافذ الإسلامية،بل إن هذا التنافس دفع المصرف الإسلامي إلى الارتقاء

بأدائه، وتحديث أساليب العمل فيه، وتطوير قدراته تطويرا يتلاءم مع روح العصر سعيا إلى جلب المزيد من المستثمرين الذين أغرتهم إمكانات المصارف التقليدية.

ولئن حسب الناس تعذر إمكانية تعايش النظامين المصرفيين المختلفين من حيث الأسس الفكرية والمبادئ العقدية التي تحركهما ، فإن التجربة الماليزية أثبتت أن أفضل وسيلة للتحول من المصرفية التقليدية إلى المصرفية ، تتمثل في السماح بتعايش النظامين جنبا إلى جنب، كما أن أفضل وسيلة للارتقاء بالمصارف الإسلامية تكمن بالسماح للمصارف التقليدية بفتح نوافذ إسلامية منافسة.

ففي ظل المنافسة الشريفة الحميدة، ينمو الإقتصاد، ويغدو الأداء المصرفي متميزاً ، وينعم المجتمع بالرفاهية، والاستقرار، فتتقدم الدول ، وتسود ألأمم ، وتستقل الشعوب بقراراتها، وتحديد مصيرها في خضم ما يموج العالم اليوم من إملاءات رهيبة وبلاءات متشعبة.

وأيا ما كان الأمر، فإن السياسة الحكيمة التي تبنتها الدولة، والتخطيط الحكيم الذي انتهجته القيادة في التعامل مع هذه المسألة ، أتى كل أولئك أكلها، حيث أنه أقبلت المصارف التقليدية في الدولة على فكرة فتح نوافذ إسلامية داخلها، ولم يقتصر هذا الإقبال على المصارف التقليدية المحلية ، وإنما شمل المصارف التقليدية الأجنبية، حيث غدت في معظم المصارف التقليدية نوافذ إسلامية، وقد بلغ مجموع المصارف التقليدية التي توجد فيها نوافذ إسلامية 14 مصرفا تقليديا، وعلى رأسها المصارف التقليدية العالمية، كمصرف سيتي بنك، ومصرف هتيا سي بي ، ومصرف ستاندار ، وغيرها ، فضلا عن المصارف التقليدية المحلية.

على أنه من الحري بالتقرير أن الإقبال على المصرف الإسلامي والنوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية لم يتوقف على المسلمين فحسب، بل إن عددا كبيرا لا يُستهان به من غير المسلمين أقبلوا على التعامل مع النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية، مما يعني أن فتح هذه النوافذ أزال عند كثير من غير المسلمين عقدة التعامل مع المصرف الإسلامي الوحيد لاعتبارات عقدية ودينية معينة، إذ أنهم تجاوزوا تلك العقدة من خلال النظر إلى العائد من التعامل مع المصارف التقليدية والنوافذ الإسلامية، وقد نتج عن هذا معايشة النوافذ الإسلامية إقبالا منقطع النظير

على خدماتها من لدن غير المسلمين، كما نتج عنه تحقيق شطر كبير من التقارب بين النظامين المصرفيين المختلفين .

وبطبيعة الحال، حري بنا المبادرة إلى تقرير القول بأن الفروق الأساسية بين المصرفية التقليدية والمصرفية الإسلامية تكمن في الأسس الفكرية والمنطلقات العقدية، حيث أن المصرفية الإسلامية تقوم على تحريم الإقراض والإقتراض بفائدة أخدا وعطاء، كما تحظر الأنشطة الاستثمارية القائمة والأدوات التمويلية القائمة على الفائدة ، وأما المصرفية التقليدية، فإنها لا ترى في هذه المسائل بأسا، بل إنها تقوم على الإعتداد بأهمية الإقراض والإقتراض بفائدة وضرورته للعمل المصرفي.

وتأسيسا على هذا ، فإننا نهرع إلى تقرير القول بأن ثمة جملة حسنة من القضايا والمسائل التي يتقاسمها النظامان المصرفيان ن، ولا يختلفان فيها ، ومن أهمها ، الخدمات المصرفية المتمثلة في الحسابات الجارية ، وخطابات الضمان والكفالة ، وخزونات ألإيداع ، وسواها من الخدمات التي يستحق المصرف في مقابلها عمولات، فضلا عن حسن التنظيم والتخطيط والدراسة والمتابعة ، مما يعني أن التقارب والتكامل بين هذين النظامين المصرفيين ليس بالأمر المستحيل ولا بالأمر العسير، وإنما يتطلب شيئا من التدرج الحكيم والتخطيط السديد السليم ، فمع حسن التخطيط والتدرج الحكيم يمكن تجاوز فكرة ضرورة قيام المصرفية على الإقراض والإقتراض بفائدة، ذلك لأن قيام المصرفية التقليدية على هذه الفكرة يعود على تخوفها وتوجسها من ضياع أموال المودعين في أيدي بعض المستثمرين الذين لا يملكون وازعا دينيا كافيا ، كما يعود على رغبتها في الحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح مع الإحتفاظ بأصول الأموال المودعة لديها، مما يعني أن المجالات والأعمال المصرفية التي يتوافر فيها الأمان ، ويتحقق فيها الربح ، فإن المصرفية التقليدية لا ترى ضرورة ـ والحال كذلك ـ بالتشبث بفكرة الإقراض والإقتراض بفائدة.

وصفوة القول ، إن الظروف الفكرية والأحوال الإجتماعية والسياسية والإقتصادية التي عاشت فيها دولة ماليزيا خلال ربع القرن الأخير ، هي التي دفعت بقيادتها الرشيدة إلى تأسيس أول مصرف إسلامي، كما دفعتها إلى الشروع في فكرة التقابل والإندماج بين النظامين المصرفيين المختلفين أملا في أن يأتي ذلك اليوم الذي

يغدوا فيه الإقراض والإقتراض بفائدة شأنا ثانويا في أعمال المصارف التقليدية أسوة بالمصارف الإسلامية التي أثبتتها إمكانية تحقيق هذا الحلم لا لصالح الإنسان المسلم فحسب ولكن لصالح الإنسانية جمعاء، فأضرار الفائدة على الإقتصاد العالمي وعلى شعوب العالم لم تعد خافية على كل ذي بصيرة ونظرة صائبة واقعية !

المبحث الثاني : في آفاق التجربة الماليزية وأبعادها الفكرية الواقعية

الفقرة الأولى : واقع التجربة الماليزية

لئن أصلنا القول في تاريخ نشأت التجربة الماليزية وصيرورتها واقعا ملموسا بدءً بتأسيس مصرف إسلامي ، وانتهاءً بصدور قانون يسمح للمصارف التقليدية بفتح نوافذ إسلامية داخلها يمكن وصفها بمصارف إسلامية داخل مصارف تقليدية ، فإننا نرى أنه من الحري بنا إلقاء الضوء على واقع التجربة الماليزية في تحقيق تقارب وتكامل بين النظامين المصرفيين المختلفين تمهيدا لحديث عن آفاق هذه التجربة ومستقبلها وأثرها على النمو الإقتصادي المطرد الذي تنعم به ماليزيا.

إن صدور قانون خاص يسمح بفتح نوافذ إسلامية في المصارف التقليدية ، كان ذلك بداية اعتراف من المصارف التقليدية بإمكانية قيام مصرفية لا تربوية في الواقع العملي ، كما كان ذلك تأكيدا على أهمية الانفتاح المصرفي على الأسس الفكرية والإجتماعية التي تقوم عليها المصرفية الإسلامية ، فضلا على أن ذلك كان تقريرا على أن النظام المالي الإسلامي نظام عالمي في مبادئه ، وإنساني في غايته ومقاصده ، وواقعي في مضامينه خلافا لما يتخيله البعض عن واقعية هذا النظام وقدرته على مواكبة العصر والإستجابة للتطورات الحثيثة التي تغشى الحياة الاقتصادية والمالية العالمية المعاصرة.

وبعد مضي عقد من الزمن أثبت فيه المصرف الإسلامي قدرته على العيش جنبا إلى جنب مع المصارف التقليدية ، كما أدرك المسلمون وغيرهم إمكانية تنمية المال وتثميره على أساس إسلامي بعيدا عن الطريقة التقليدية القائمة على اعتبار الفائدة أهمّ مرتكز وأساس تقوم عليه العمليات المصرفية، بل إن الإقبال الذي حظي به المصرف الإسلامي ، كان ذلك عاملا قوي دفع بعدد غير يسير من المصارف

التقليدية إلى التفكير في الانضمام إلى فكرة المصرفية اللاربوية ، واعتبارا بأن الهم الأساس للفكر المصرفي يقوم على الاعتداد بالأعمال والخدمات التي تجلب للمصرف أكبر قدر من العائد سواء أكان ذلك العائد فائدةً أم ربحا، لذلك، فإن العديد من المصارف التقليدية بل إن 98% من المصارف التقليدية الكبرى في الدولة فتحت تباعا نوافذ إسلامية في داخلها ، وبلغت مجموع المصارف التقليدية التي توجد فيها نوافذ إسلامية 14 مصرفا تقليديا حسب إحصائيات المصرف المركزي الأخير، ومع مرور الزمن ، فإن بعضا من هذه المصارف أدركوا نجاعة النظام المصرفي الإسلامي ، فكان قرارهم تحويل النافذة الإسلامية إلى مصرف إسلامي منفصل قائم بذاته، فغدا عدد المصارف الإسلامية ثلاثة مصارف ، وهي المصرف الإسلامي ، ومصرف المعاملات ، ومصرف رشيد حسين الإسلامي.

إن تأسيس مصرف المعاملات عام1999م يعد تأكيدا على القناعة التي تواترت لدى المصارف التقليدية نجاعة المصرفية الإسلامية ، ذلك لأن تأسيسه كان ناتجا عن الأزمة المالية والاقتصادية التي ألمت بمنطقة جنوب شرق آسيا، وذهب ضحيتها العديد من المصارف التقليدية، وصمد المصرف الإسلامي في تلك الأزمة، بل المالية والاقتصادية التي ألمت بمنطقة جنوب شرق آسيا، وذهب ضحيتها العديد من المصارف التقليدية، وصمد المصرف الإسلامي في تلك الأزمة، بل إنه كان أقل المصارف تأثرا بها ، مما دفع القائمين على مصرف تقليدي يعرف بمصرف بومي بوترا إلى تحويل نافذته الإسلامية إلى مصرف إسلامي عرف بمصرف المعاملات.

وأما تأسيس مصرف رشيد حسين الإسلامي عام 2004م كان هو الآخر تأكيداً على تزايد الطلب على المصرفية الإسلامية المتنامية، فقد أدرك القائمون على ذلك المصرف كبر حجم الإقبال على نافذته الإسلامية، ورأوا أن النافذة لم تعد قادرة على إستيعاب ذلك الطلب المتزايد على الخدمات والأعمال المصرفية الإسلامية ، كما رأوا أن تأسيس مصرف إسلامي كامل منضاف إلى المصرفين الإسلاميين المعروفين، من شأنه الارتقاء بالأداء المصرفي الإسلامي الأكثر تعبيرا عن هموم شريحة كبيرة من أفراد المجتمع.

وحري بنا إيراد جدول معبر عن النمو المطرد والإقبال المتزايد على المصارف والنوافذ الإسلامية في ماليزيا.

جدول يبين عدد المصارف التقليدية والإسلامية

	1998	1999	2000	2001	2002	2003
عدد المصارف الإسلامية	01	02	02	02	02	02
عدد المصارف التقليدية	25	23	21	14	14	13

جدول يبين عدد فروع المصارف والنوافذ الإسلامية

	1998	1999	2000	2001	2002	2003
فروع المصرف الإسلامي	80	120	122	122	128	132
النوافذ الإسلامية	07	06	07	08	08	

جدول يبين نسبة الودائع في المصارف الإسلامية والتقليدية

	1998	1999	2000	2001	2002	2003
المصارف والنوافذ الإسلامية	90.3	51.9	56.8	52.6	55.8	55.5
المصارف التقليدية	52.3	46.5	53.5	55.6	71.2	84.2

من الملاحظ ارتفاع الإقبال على المصارف الإسلامية عام 1998م، ومرد ذلك إلى كون أن ذلك العام كان عام الأزمة الاقتصادية والمالية التي عصفت بدول جنوب

شرق آسيا ، وأدت إلى إغلاق العديد من المصارف التقليدية نتيجة إفلاسها ، وكان هذا العام عام إثبات لتماسك المصرفية الإسلامية في ظروف الأزمات التالية والإقتصادية.

الفقرة الثانية: في آفاق التجربة وأبعادها الفكرية والواقعية :

بعد مضي عقد ونيف على معايشة النظامين المصرفيين المختلفين / الإسلامي والتقليدي جنبا إلى جنب، وبعد تواتر القناعة لدى العاملين في القطاع المصرفي إمكانية صمود النظام المصرفي الإسلامي أمام التطورات والتطورات والتغيرات التي تداهم عالم المصرفية ، ومع تنامي الرغبة الصادقة في الإلتزام بالمبادئ الإسلامية في المعاملات المالية ، وعلى رأسها الأعمال المصرفية ، بعد كل هذه التطورات وسواها، يمكن للمرء أن يستقرئ آفاق المستقبل التي تنتظر مصير النظام المصرفي الإسلامي في الواقع الماليزي ، وخاصة مع موافقة الدولة على الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وفتح بابها للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وليكن استقراؤنا منهجيا ومنضبطا لهذه الآفاق ، نرى أن نقسمه على بعدين، هما : البعد الفكري ، والبعد الواقعي:

أولا: آفاق التجربة وأبعادها الفكرية:

إن دولة ماليزيا تعد من الدول القلائل التي يعد الانتماء الصريح فيها إلى الإسلام، وإعلان الالتزام التام بمبادئه وتعليماته شرفا ، ووسيلة دعائية أنتخابية يستخدمها المرشحون في الانتخابات التشريعية لإقناع الناخبين بضرورة التصويت لهم، فالحزب الحاكم والحزب الإسلامي المعارض يتنافسان في كسب أصوات الناخبين من خلال الإعلان الصريح عن رغبتهم في الإرتقاء بالحياة الإسلامية في الدولة. ولهذا ، فإن المرء لا يجد صعوبة في فهم تلك الدعوة التي دعا إليها رئيس الوزراء الحالي عشية فوزه على غريم حزبه ـ الحزب الإسلامي ـ في الانتخابات التشريعية الأخيرة ، وتمثلت تلك الدعوة إلى تبني الدولة ـ فكرا وسلوكا وتطبيقا ـ المشروع الموسوم بالإسلام الحضاري في جميع مرافق الدولة ، ويراد به اتخاذ الفهم الصحيح والسديد للإسلام أساسا للتنمية والتقدم والتطور ، كما يراد به تحديث جميع مرافق الحيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية بحسبان تلك الركائز التي تبنى عليها الحضارات، كما تضمنت دعوته ضرورة الاعتناء

بالتعليم الديني والارتقاء بمستواه وتطوير محتواه ليواكب تحديات العصر مع الاحتفاظ التام بجوهر الإسلام وأصوله العامة.

واعتبارا بأن دستور الدولة يعد الإسلام الدين الرسمي مع الانفتاح على بقية الأديان والمعتقدات ، فضلا عن أن الحزب المعارض الأساس هو الحزب الإسلامي ، لذلك ، فإن الدولة لا تجد صعوبة في القيام بأي نشاط إسلامي على المستوى العام ، بل إن جميع طروحات الدولة المتعلقة بالشأن الإسلامي أو الوجود الإسلامي يجد تأييدا ومساندة من لدن الحزب المعارض ، وخاصة تلك الطروحات التي ترنو إلى أسلمة قطاع من قطاعات الدولة ، كقطاع الاقتصاد أو الاجتماع، أو تغيير نشاط يتعارض مع مبادئ الإسلام وتعليماته ،ولعل صمود تجربة المصرفية الإسلامية يمثل دليلا واضحا على الدعم الحكومي والشعبي للأعمال والأنشطة الإسلامية. كما أن تكوين المصرف المركزي مجلسا أعلى للرقابة الشرعية داخل نظامه الأساس ، يعد تأكيدا للرغبة المتنامية لدى الدولة في حماية المصرفية الإسلامية والمضي قدما في أسلمة القطاع المصرفي، فأسلمه القطاع المالي ثم أسلمة القطاع الاقتصادي في المستقبل ،وفضلا عن هذا فإن تعديل الدولة أهم مبدأ تقوم عليه المصرفية ، وهو حظر ممارسة التجارة ،ينصب كل ذلك في رغبة القيادة في أسلمة ما يمكن أسلمته في مجال شؤون المال والأعمال.

ومن ثم، فإنه يمكن الخلوص إلى تقرير القول ، بأن الدعم السياسي الباهر والدعم الشعبي المتنامي والدعم الفكري الرشيد الذي يحظى مشروع الأسلمة في الدولة ، يعد كل أولئك مكسبا كبيرا للمصرفية الإسلامية في ماليزيا، ذلك لأن تكامل الإرادة السياسية مع الدعم الشعبي والترشيد الفكري من شأنه تحقق ذلك العمل وتمكينه في الأرض على المدى البعيد ، وقد أوضحنا ما فيه الكفاية انفتاح الإرادة السياسية في الدولة على المبادئ الإسلامية في مجال المعاملات المالية ، كما مر بنا بيان أثر الصحوة الإيمانية لدى الشعب في تأسيس أول مصرف إسلامي ، وأما الترشيد الفكري ، فإنه يمكن تلمسه من خلال إصرار الدولة على تكوين مجلس إستشاري أعلى لرقابة المصارف والنوافذ الإسلامية ، فضلا عن اشتراط المصرف المركزي بتكوين مجلس رقابة شرعية في جميع المصارف التي تفتح نوافذ إسلامية .

إن غاية الدولة في هذين التشريعين ، تتمثل في اعترافها بالأهمية الموضوعية للجانب الفكري الترشيدي للأعمال والأنشطة المصرفية التي تشوبها شوائب متعددة التزاما بالثقة التي تحظى بها القيادة السياسية من لدن المجتمع . فليس من الحكمة في شيئ أن تؤسس الدولة أو تسمح بتأسيس مصارف أو نوافذ إسلامية وتترك لها الحرية المطلقة في ممارسة ما يروق لها من الأنشطة والأعمال المصرفية دون رقابة شرعية أو إرشاد علمي فكري لأعمالها وأنشطتها.

ولهذا ، فإن مستقبل المصرفية الإسلامية في الدولة على المستوى الفكري يزداد يوما بعد يوم استقرارا وثباتا وتقدما ، ومما يؤكد هذا الأمر التصريحات والتراخيص الجديدة التي منحها المصرف المركزي قبل أشهر لعدد من المصارف الإسلامية العالمية ، كمصرف بيت التمويل الكويتي ، ومصرف الراجحي ، وسواهما من المصارف الإسلامية العالمية ، فقد أختار المصرف المركزي هذه المصارف الإسلامية ضمن أكثر من 150 مصرفا تقدموا بالحصول على تراخيص فتح فروع لها في ماليزيا ، ويعد هذا التصرف تقوية للمصارف والنوافذ الإسلامية المحلية ، كما يعد سيرا حثيثا في الإتجاه الأساس الذي تريده الإرادة السياسية في الدولة، وهو أسلمة النظام المصرفيّ في المستقبل انطلاقا مما لمسه من أثر اجتماعي ومشاركة فعالة لهذا النظام في تحقيق الرفاهية الشاملة لعموم المجتمع .

إنّ السماح بالعديد من المصارف الإسلامية العالمية لفتح فروع لها في الدولة ، تقرير وتأكيد على المستقبل الزاهر الذي تنتظره المصرفية الإسلامية في الدولة ، كما أنه يعد في الوقت نفسه تحديا كبيراً لهذه المصرفية حيث أنها لابد لها أن تثبت نفسها أمام التطورات والتغيرات والنهضة التي تعيش فيها المصرفية التقليدية.

ومن هنا ، فإنه حري بالمصرفية الإسلامية في الدولة أن تعيش على مستوى التحديّ من حيث نوعية الخدمات، ومستوى الأعمال والأنشطة التي تمارسها ، فالعالم الوشيك التعوُلم لا يعترف بغير الجودة والإبداع والإتقان والروعة ، ولا يحترم إلا حسن التخطيط ودقة التنظيم وروعة الأداء. ولهذا، فإنه لابد للقائمين على المصرفية الإسلامية أن يدركوا بأنه مهما كانت الارادة السياسية والدعم الشعبي للمصرفية الإسلامية ، فإن ذلك لن ينقذها من الانهيار والانكماش والزوال ـ والعياذ بالله ـ إذا لم ترتق بأدائها على المستوى العالمي العالي ، ولم تنهض بنوعية خدماتها وأعمالها

المصرفية نهوضا يضمن لها مكانا بين المصارف العالمية التقليدية ، فمن المتعذر بل من المستحيل أن تصمد تجربة المصرفية الإسلامية أمام التطورات العالمية السريعة الحثيثة التي تداهم شتى مجالات الحياة ، وخاصة في مجال الأموال والأعمال، إذا ظلت تراوح حول ذاتها ، ولا تطور في أدواتها وأعمالها وخدماتها.

وعليه فإن ثمة عبئا عظيما يقع على كاهل القائمين بشؤون المصرفية الإسلامية وأخص منهم الجهاز الإداري المشرف على التخطيط والتنظيم والإدارة ، بحيث يجب عليهم الإستفادة من جميع التطورات الإدارية والفنية والتقنية الحديثة، والارتقاء بالأداء المصرفي الإسلامي على مستوى المصارف التقليدية من حيث المظهر والتصميم والتنظيم والإدارة ، فالمظهر الرائع ليس حكرا على المصارف التقليدية ، والتخطيط الرشيد الواعي ليس قاصرا على المصارف التقليدية ، وأما التنظيم الدقيق ، فإنه مباح للجميع.

كما أن ثمة عبئا موازيا يقع على هيئات الرقابة الشرعية في المصارف والنوافذ الإسلامية ، فالمرتجى من هذه الهيئات ضرورة مواكبة العصر في اجتهاداتها في مستجدات العقود والبيوعات والمعاملات المصرفية ، وضرورة الاعتصام بكليات الشرع ، والالتفات الأمين إلى مقاصد الشرع في العامة، مما يعني ضرورة التوسع فيما يعرف اليوم بالاجتهاد الإبداعي في مستجدات الأعمال والأموال ،ويقوم هذا الاجتهاد على إستحضار رشيد لأصول الشرع العامة ومقاصده العامة في المال والأعمال ، فضلا عن الاعتبار بالمآلات التي تؤول إليها الأحكام والأفعال في العصر الراهن. وينأى هذا الاجتهاد بنفسه من التورط في التكييفات المتكلفة للمعاملات والعقود والبيوعات والشركات الحديثة في ضوء العقود والبيوعات والشركات الفقهية التقليدية القديمة، كما ينطلق هذا الاجتهاد من قناعة راسخة ، مفادها أن الاجتهادات الفقهية السابقة ـ على الرغم من متانتها ومكانتها في الحس الإسلامي ـ ليست نصوصا مقدسة تسمو على المراجعة والنقد والتحقيق ، بل إنه من المحظور شرعا وعقلا الاعتداد بتلك الاجتهادات بحساباتها نصوصا مضافة إلى نصوص الشرع الكريم الواردة في المعاملات !

إنه ليس بخاف على احد من العالمين المحققين بأن اجتهادات الأئمة العظام في مجالات المعاملات والعقود والبيوعات والشركات لم تخل من التأثر بالظروف

الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعية والفكرية التي كانت سائدة في أيامهم ، بل إنها انطلقت من النظر الحصيف في الواقع الفكري والأخلاقي والاجتماعي والسياسي المخيم في صياغة جملة حسنة من الشروط والضوابط للعقود والبيوعات والشركات التي كانت قائمة آنذاك مشترشدين في سعيهم بمقاصد الشرع وأصوله الكلية ونصوصه العامة الواردة في ثنايا الكتاب الكريم والسنة الصحيحة الشريفة.

واعتبارا بما طرأ ولا يزال يطرأ على الواقع الفكري والاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي من تطورات وتغيرات ، لذلك ، فإنه لا محظور في دراسة اجتهادات الأئمة السابقين دراسة نقدية تقوم على تجاوز الجانب الظرفي التاريخي فيها ، بل لا محذور في شيئ في العودة الرشيدة إلى النصوص الشرعية العامة الواردة في المعاملات والاعتصام بكليات الشرع وقواعده العامة ، بغية إنشاء اجتهادات علمية جديدة رصينة إزاء المستجدات والنوازل .

لقد كان من رحمة الله تعالى على الأمة الإسلامية أن جعل النصوص الواردة في شؤون المال والأعمال نصوصا مرنة عامة تسع الأزمنة والأمكنة والعادات والأعراف الدائمة التطور والتغير والتبدل ، وتعد التسوية بين هذه المصوص واجتهادات الأئمة الفقهاء السابقين خروجا على الجادة ، وإساءة بالغة إلى مقاصد الشرع وغاياته.

ولهذا فإن هيئات الرقابة الشرعية في المصرف المركزي أو المصارف والنوافذ الإسلامية في الدولة ، يجب عليها التنبه لهذا العبء الفكري العلمي الذي يرتهن به مستقبل المصرفية الإسلامية .

في الدولة ، فاستمراء تكييف كل عقد جديد أو معاملة حديثة في ضوء عقد قديم ومعاملة قديمة ، لا يزيد تلك المصرفية إلا تقهقرا وتراجعا ومزيدا من الحيل الموسومة بالحيل الفقهية ، فضلا عن أنه من شأن الإصرار على توظيف العقلية القياسية في بيان حكم الشرع في المعاملات والعقود والبيوعات التي تجود بها الأيام ، القضاء على مقاصد الشرع العامة في المعاملات ، وتجاوز الأصول والنصوص العامة الواردة في الكتاب والسنة والتي ينبغي الاحتكام إليها واللياذ بها لبيان حطم الشرع في جميع النوازل والمستجدات العامة ، وخاصة على المستوى الإقتصادي والمالي.

إن النظر المتأمل في المحاولات المكررة التي يبذلها بعض أهل العلم الطيبين المخلصين في إلحاق العقود والبيوعات والمعاملات المالية الحديثة ، لا يجد المرء من بدّ من الخوف المشروع على مستقبل المصرفية الإسلامية على المستوى الفكريّ، ومدى قدرتها على الصمود أمام تحديات العصر وتطوراته المعقدة والمتشعبة . ورحم الله أولئكم الفقهاء الذين عاشوا عصرهم ، وارتقوا بالفكر المالي الإسلامي على مستوى التحدي الذي واجههم ، فقعدوا القواعد ، وأصلوا الأصول ، واعتصموا اعتصاما باهرا بمقاصد الشرع وكلياته العامة ، وسموا العقود بأسمائها ، فكانت ثمة شركة للعنان ، وأخرى للمفاوضة ، وثالثة للأبدان ، ورابعة للوجوه ، وخامسة للمضاربة والمزارعة والمساقاة وسواها.

وبطبيعة الحال ، لم يقولوا لأحد بأن العقود والمعاملات التي كانت في غياهب الغيب يجب أن تكون تبعا لعقودهم المسماة، ولم يقولوا لأحد أيضا بأنه يجب أن تخرج كل العقود والمعاملات والبيوعات الحديثة في ضوء العقود والشركات التي أصلوها ، ولهذا فإن توسع الطيبين المخلصين من تكييف العقود والشركات والبيوعات الحديثة في ضوء العقود والبيوعات القديمة، يعد في نظرنا مخالفة للمنهجية التي تحرك منها أئمة الفقه السابقون ، كما يعد تضييقا وتضييعا للمرونة والسعة التي تتسم بها نصوص الشرع الواردة في المعاملات والعقود والبيوعات ،فضلا عن أن ذلك يمثل تجاهلا مقصودا لمقاصد الشرع في المعاملات والعقود.

وصفوة القول ينبغي على هيئات الرقابة الشرعية التعامل مع مستجدات العقود والمعاملات وفق المنهجية التي تعامل بها الأقدمون مع مستجدات العقود والبيوعات والمعاملات في حياتهم ، وينبغي عليهم الأعتداد والأعتصام بنصوص الشرع ومقاصده العامة ومآلات الأفعال عند الهمّ ببيان حكم الشرع في العقود والمعاملات المستجدة، ولعل الاستناد إلى قواعد المصلحة المرسلة ، والاستحسان وسد الذرائع ، والعرف أولى وأنجع وأحكم من القاعدة القياسية الضيقة!

وبهذا تتبين لنا آفاق المستقبل على المستوى الفكريّ لتجربة المصرفية الإسلامية الماليزية . ولنفزع إلى بيان آفاق المستقبل وأبعاده على المستوى الواقعي.

ثانيا : في آفاق التجربة وأبعادها الواقعية

لئن كان ما مضى توضيحا لآفاق مستقبل العلاقة بين النظامين المصرفيين : التقليدي والإسلامي في ضوء التحديات المحدقة، والتطورات العالمية في مجال تداول الأموال واستثمارها في ظل هيمنة ظاهرة العولمة الاقتصادية وفرضها نفسها على الأمم والشعوب من خلالها منظمة التجارة العالمية ، لذلك فإنه حقيق علينا أن نقف على آفاق مستقبل العلاقة بين هذين النظامين على المستوى العملي الواقعي في ماليزيا.

إن نظرة عجلي غير متفحصة في طبيعة النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية تجعل الناظر يستصغر من حجم التحدي الذي تمثله فكرة المصرفية الإسلامية لفكرة المصرفية التقليدية ، ذلك لأن هذه النوافذ يبدو في ظاهرها كأنها فروع غير مؤثرة على كيان المصارف التقليدية، ومن ثم ، فإن هذه النوافذ ستؤول في نهاية الأمر إلى الاندماج والذوبان في بوتقة المصارف التقليدية التي تنضوي تحت سقفها ، بل إن الناظر المتعجل يبدو أن فتح هذه النوافذ من شأنها القضاء على الشعبية والإقبال الذي حظي به المصرف الإسلامي الأول الذي أسس عام 1993م ، وبالتالي ، فإن مستقبل فكرة المصرفية الإسلامية كاتم، ويكتنفه كثير من فواجع الأيام ، وعوادي الزمان ، وفجائع الظروف والتغيرات العالمية المحدقة !

غير أن النظرة المتمعنة المتفحصة في واقع النوافذ الإسلامية في ماليزيا وما تشهده تلك النوافذ من تطور منظم في آلياتها ومؤسساتها ، وتقدم حثيث في أدواتها ومجالات استثمارها ، فضلا عما تضمه هذه النوافذ بين جنباتها من تحد غير منكور لفكرة المصرفية التقليدية عموما ، ولواقع المصارف التقليدية خصوصا ، فإن هذه العوامل كلها تجعل الناظر المتفحص المتأني يدرك أن مستقبل هذه النوافذ على المستوى الواقعي واعدٌ جد واعد، إذ ليس من المستبعد أن تتحول هذه النوافذ في الأيام القادمة إلى مصارف مستقلة تنافس في خدماتها وأعمالها المصارف التقليدية العتيدة العريقة ، وثمة مؤشرات قوية تنبئ عن هذا المستقبل القادم ، إذ أن حجم استثمارات النوافذ الإسلامية في كثير من هذه المصارف التقليدية يشهد ازديادا عميقا ونموا مطردا ، مما سيدفع بالمصارف إلى صيرورتها مصارف مستقلة.

ومصداقا لهذا الأمر ، صدر ترخيص رسمي من المصرف المركزي لمصرف رشيد حسين التقليدي على تحويل نوافذه الإسلامية إلى مصرف إسلامي مستقل يحمل إسم مصرف رشيد حسين الإسلامي ، فغدا عدد المصارف الإسلامية ثلاثة مصارف.وبطبيعة الحال إننا لعلى علم بأن هنالك أسبابا موضوعية وواقعية متعددة وراء هذا التحول ، والتغير ، ولعله من أهم تلك الأسباب ، ما شهدته النوافذ الإسلامية في ذلك المصرف التقليدي من تطور وازدياد في حجم الاستثمارات والأعمال المصرفية ، فضلا عن الرغبة العارمة لدى مؤسس المصرف التقليدي في الاستفادة من الأدوات والوسائل الاستثمارية التي أثبتت الأيام قدرتها على جلب أرباح لا تقل بأي حال من الأحوال عن الفوائد التي يتحصل عليها المصرف التقليدي عبر الوسائل والأدوات الاستثمارية التقليدية المعهودة. بل إنه مما بجدر التنبيه عليه أن ثمة قناعة لدى عددٍ من المصارف التقليدية بأن بعضا من الأدوات والوسائل الاستثمارية الإسلامية أكثر نجاعة وضمانا للأرباح من الوسائل التقليدية ، وتتمثل تلك الأدوات التمويلية والاستثمارية في شراء البيوت والمساكن والسيارات عن طريق المشاركة المتناقصة، وبيوع الآجال كبيع التقسيط وبيع العينة ، وعقود المرابحات ، وسندات المقارضة وسواها .

فهذه الأدوات التمويلية تحظى بإقبال من لدن المسلمين وغير المسلمين على حد سواء تأكيدا على عالمية النظام المالي الإسلامي وتقريرا لإنسانية هذا النظام وانسجامه مع الغايات التي يبتغيها المستثمرون من استثماراتهم ، وتعميقا ـ في الوقت نفسه ـ لوجاهة هذا النظام ومرونته وصلاحيته للواقع العالمي الراهن الذي لا يزال النظام الرأسمالي يزيده يوما بعد يوم رهقا وعنتا ، وضيقا .

إن تنامي الشعور بإنسانية النظام المصرفي الإسلامي ، وواقعيته، وقدرته على الصمود والصعود والترقي ، يعد سندا قويا ودعما عميقا لما ستشهده فكرة المصرفية الإسلامية في ماليزيا في مستقبل الأيام من تمكن في الأرض ، ولهذا ، فإن الواقع العملي للعلاقة الثانوية بين المصرفين التقليدي والإسلامي سيشهد مزيدا من التنافس.

واعتبارا بما تمتلكه فكرة المصرفية الإسلامية / اللاربوية من مبادئ فكرية وعلمية ، وما تحظى به من دعم الإدارة السياسية والدعم الشعبي بشكل عامّ، فضلا

عن الواقعية الرشيدة التي تتسم بها هذه المصرفية الإسلامية في انفتاحها ومرونتها وقدرتها على استيعاب مستجدات الأدوات والوسائل الاستثمارية ، فإنها تتوافر على عوامل تفوق وتمكن أكثر من المصرفية التقليدية / الربوية ، ذلك لأن المصرفية التقليدية في ماليزيا لا تعتد بالمبادئ الفكرية ، ولا تلتفت إلى أبعاد عقدية في أعمالها وخدماتها ، فضلا عن أنها لا ترى مانعا من التحول إلى المصرفية الإسلامية إذا كانت قادرة على جلب أكبر قدر من الأرباح والفوائد. فالغاية والوسيلة والمجال يحدّد كل أولئك في المصرفية التقليدية نسبة الأرباح والفوائد المرتجات من الأدوات والوسائل الاستثمارية .

وأيا ما كان الأمر ، فإن منهجية التعايش بين النظامين التي أنشأتها القيادة السياسية قبل عقدين ، تعد من أفضل وسائل الأسلم الهادئة للنظام المصرفي التقليدي ، كما أنها تعد من أكثر الطرق العملية نجاعة وسدادا ووجاهة في إبراز محاسن النظام المصرفي الإسلاميّ وإقناع العامة والخاصة بواقعيته وقدرته ومرونته وسعته ، إذ أن سداد فكرة المصرفية الإسلامية ووجاهتها لا يمكن إدراك ذلك إذا لم يكن ثمة معايشة عملية بين هذه الفكرة والفكرة التقليدية السائدة ، كما أن التحول السديد المدروس المنظم من المصرفية التقليدية إلى المصرفية الإسلامية لا يمكن له أن يتم إذا لم تكن ثمة معايشة بين المصرفين .

خاتمة الدراسة:

- لقد كانت الإرادة السياسية الحكيمة ، والدعم الشعبي المتواصل ، والترشيد الفكريّ والعلميّ الدائب ، أهم العوامل التي ساعدت على تحقيق تعايش بين نظامين مصرفيين مختلفين ، وقد أثمر هذا التعايش بإزالة جملة الشبهات والإتهامات التي توجه إلى فكرة المصرفية الإسلامية ، وخاصة منها تلك الشبهات التي تقوم على القول بعدم إمكانية تطبيق النظام المصرفي الإسلامي في أرض الواقع تطبيقا صحيحا ، كما أثمر التعايش برسم الطريقة المثلى للتحول من نظام مصرفي تقليدي إلى نظام مصرفي إسلامي ، وتتمثل تلك الطريقة في التدرج لتنظيري والتطبيقي ، والانتقال المنظم المدروس من المصرفية التقليدية إلى المصرفية الإسلامية بعيدا عن التعجل والاعتساف ، وما أحوج الساحة الاقتصادية والمالية الإسلامية المعاصرة إلى هذين

البعدين في أسلمة النظام المصرفي والإقتصادي والمالي أسلمة متماسكة وعميقة ودائمة .

• إن التعايش بين المصرفين المختلفين يعد تصحيحا للنظرة التعميمية التي لا ترى في المصرفية التقليدية حسنة من الحسنات ، والحال أن هذه المصرفية تنتظم حسنات عديدة ، من أهمها ،حسن التخطيط ، والتنظيم ، والإدارة ، فضلا عن الانطلاق في قرارات الاستثمار والتمويل من دراسات علمية دقيقة وافية ، فالتعايش أورث النوافذ الإسلامية التزاما بهذه الحسنات ، وصدورا عنها في أعمالها وخدماتها المصرفية ، وما كانت لتلك النوافذ لأن تتحقق لها هذه الأبعاد لولا تعايشها جنبا إلى جنب مع المصارف التقليدية التي تقوم إدارتها ونظامها على هذه الأبعاد .

• يعد التعايش بين النظامين تجسيدا وتطبيقا للنظرة الإسلامية العامة إلى العلاقة مع الآخر فكرا ونظاما ، ومبنى تلك النظرة ضرورة احترام الآخر ، وضرورة الاعتراف بحقه في العيش والحضور والممارسة ، فالإسلام الصحيح بعيد عن الأنانية والتعصب ، وبعيد أيضا عن حمل الناس على تعاليمه ومبادئه .

• وأخيرا أثبت التعايش أن النظام الاقتصادي الإسلامي وتطبيقه المصرفي نظام إنساني في مبادئه وغاياته ، ونظام واقعي في تطبيقاته وممارساته ، ولعل إقبال غير المسلمين إلى المصارف والنوافذ الإسلامية يعد خير تعبير عن هذه الأبعاد الإنسانية والحضارية في المصرفية الإسلامية .

وبهذا نصل على نهاية هذه الدراسة المتواضعة سائلين المولى الكريم أن يوفق القائمين على المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في جميع أنحاء المعمورة إلى ما فيه خير الإسلام والمسلمين وأن يزيدها ثباتا واستقرارا وتقدما وتطورا أمام تحديات العولمة الفكرية والثقافية .